

رقم الصادر : ٥٥٠٣٢
تاريخ الصادر : ١٤٣٨/١١/٢٧
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)

﴿ بَرَقِيَّتَا ﴾

الإمارة السامية

- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على كتاب سمو الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٧٣٨٩ بتاريخ ١٤٣٨/١١/٨ هـ بشأن المعاملة المشتملة على برقية معالي رئيس ديوان المراقبة العامة رقم ١٨٤٣١ بتاريخ ١٤٣٧/١١/٤ هـ المرفق بها مشروع اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وطلب معاليه اعتمادها، وعلى كتاب وزارة الداخلية رقم ٢١١٣١ بتاريخ ١٤٣٨/١/٢٣ هـ المتضمن طلب انضمام ومشاركة الوزارة في أعمال اللجنة المشكلة بموجب الأمر رقم ٥٨٤٦٠ بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٤ هـ لتطوير البنية التنظيمية لوحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، كما اشتملت المعاملة على كتاب وزارة الخدمة المدنية رقم ٢١٦٢٨ بتاريخ ١٤٣٨/٤/٦ هـ بهذا الشأن، وعلى كتاب معالي وزير المالية رقم ٢٧٥٨ بتاريخ ١٤٣٨/٤/٥ هـ بشأن طلب ضم الوزارة إلى عضوية اللجنة المشار إليها، والتوجيه بإيقاف تعاقد الجهات الحكومية مع مكاتب الخبرة العالمية في مجال أعمال المراجعة الداخلية حتى تنتهي اللجنة من أعمالها، وإضافة مهام أخرى إلى اللجنة وفقاً لما هو موضح في كتاب معاليه، وعلى كتاب معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رقم ٤١٢٠ بتاريخ ١٤٣٨/٧/٢٨ هـ، وبرقيته رقم ٣٨٠٠٢٩٣ بتاريخ ١٤٣٨/٩/١٧ هـ بشأن دراسة دمج وحدات المتابعة ووحدات المراجعة الداخلية في وحدة واحدة، وطلب إضافة الوزارة إلى عضوية اللجنة المشار إليها. وما أوضحه سمو الأمين العام من أن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء درست الموضوع، واطلعت على المحضرين المعدين في الهيئة رقم (٦٥٤) بتاريخ ١٤٣٨/٦/٢ هـ ورقم (٨٩٣) بتاريخ ١٤٣٨/٧/١٩ هـ الذي رأى فيه المجتمعون أن تراعي اللجنة المشكلة بموجب الأمر رقم ٥٨٤٦٠ بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٤ هـ ما تضمنه كتاب معالي وزير المالية رقم ٢٧٥٨ بتاريخ

رقم الصادر : ٥٥٠٢٣
تاريخ الصادر : ١٤٣٨/١١/٢٧
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
الديارات الملكية
(٠٦١)



﴿ برقية ﴾

الإدارة العامة للشؤون

١٤٣٨/٤/٥ هـ عند تنفيذها لمهامها، وقد أعدت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشأن الموضوع المذكرة رقم (١١٥٦) بتاريخ ١٧/٩/١٤٣٨ هـ التي انتهت فيها إلى مناسبة النظر في الموافقة على الآتي: ١- إضافة كل من: وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، إلى اللجنة المشكلة بموجب الأمر رقم ٥٨٤٦٠ بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٤ هـ المشار إليه. ٢- إحالة مشروع اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة إلى اللجنة المشكلة بموجب الأمر رقم ٥٨٤٦٠ بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٤ هـ سائلة الذكر، ٣- توقف الجهات الحكومية - التي لم توقع عقوداً مع مكاتب خبرة عالمية في مجال أعمال المراجعة الداخلية والتي لم يصدر لها كتاب تعميم بالمشروع - عن التعاقد، حتى تنتهي اللجنة المشار إليها في الفقرة رقم (١) من أعمالها. مضيفاً سموه أن اللجنة العامة لمجلس الوزراء اطلعت على الموضوع، وعلى المحضرين والمذكرة المعدة في هيئة الخبراء سائلة الذكر، وعلى التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٣-٣٨/٥٠-د) بتاريخ ١٤٣٨/٨/٥ هـ بهذا الخصوص، ورأت اللجنة العامة بتوصيتها رقم (٤٥٤٧) بتاريخ ١٤٣٨/١١/١ هـ الموافقة على ما تم التوصل إليه في المحضر المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم (٨٩٣) بتاريخ ١٤٣٨/٧/١٩ هـ سالف الذكر المؤيد بالتوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المشار إليها، وعلى الإجراءات الموضحة في الفقرات (١-٢-٣) من مذكرة هيئة الخبراء رقم (١١٥٦) بتاريخ ١٧/٩/١٤٣٨ هـ سائلة الذكر. ولموافقنا على ما رآته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بهذا الشأن؛ اعتمدوا إكمال ما يلزم بموجبه.

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
نائب رئيس مجلس الوزراء



وزارة المالية - مكتب الوزير/وحدة الوارد

رقم الوارد : ١٧٤٨٢
تاريخه : ١٤٣٨/١١/٢٨
المرفقات :

